للناس والسائر خلقه عليه فيه حجة واضافته منه سبحانه لها على ما يريد منها وله لها وكلا
واخرا وباطنا وظاهرا قلت كما ان التابع على ما ينبغي وكما ينبغي ان يختار المتبوع متبوعيته
التابع ويريدها ويختار التابع بتبعية المتبوع ويريدها وهو المراد من الاختيار وتعلقه
كلا منهما معونة منه لما اختاروا الا لم يكونا اياها اذ لا يكون الشيء اياه الا بما يكمل لهم
ما ذكرنا لك اقول هذا تمام ما تقدم وهو انه قد تبين ان كمال الصنع ان يكون المصنوع
على كمال ما ينبغي وصنع الشيء على كمال ما ينبغي ان يكون مختارا في شيء من احواله ومن ذلك ان
يختار المتبوع متبوعية التابع بمعنى ان يكون مختارا اذ لو لم يختر ذلك لم يكن متبوعا
للتابع ولو فرض ان التابع متبعة كذا اذا كان باختيار لم يكن متبوعا له وان تبعة له التي
عليها احكام المتبوعية له ترتب لا مع الرضى بالمتبوعية عن اختيار كما حكى سبحانه عن رضوا
بالمتبوعية عن اختيار ترتب الاحكام على متبوعيتهم قال تعالى ولكن الله الف بينهم انه
مع اتفاقهم وكذلك التابع فان من كمال اجتهاده ان يختار تبعية المتبوع كما ذكرنا وانما
جعل الله ذلك في كل من التابع والمتبوع لما في حقيقة كونهما واعانة منه سبحانه لهما
على ما اراد منهما من وقوع التصانف المترتبة عليهم الاحكام واتقاها كان ما جعل
لهما من حضور هذا السبل الاختيارية وامثاله ولو لم يجعل لهما ذلك لم يكونا اياها اي
تابعا ومتبوعا بل كانا شيئا وشيئا آخر فافهم قلت وليس لمخبر ان يقال انما خلقها على ما هي عليه وما هي عليه الا بما سألها واختارها
وهذا قال السيد تم استخبارا وتفرر الما علموا فانهم بذكرهم وما انطوا عليه من ضمايرهم
فلما انهم بالاختبار وخبرهم امرهم افترق وجحد ولو فقهم لم يمنع منهم احد وقد تقدم البيان
والمثال انما هو باللسان الظاهر اقول قد ذكرنا ان تسخير الله سبحانه للاشياء على الاتم
والانتظام والاقتران لم يمنع ان يكون عز وجل لم يعرهم على ذلك لما فرر ناسابقا من ان
المحدث من فات وصفه عين او معنى ما دام حيوانا او مجردا حيوانا وغير مركب او بسيط لا يمكن

ان يكون

ان يكون حتى يكون له اعتبار من سبر وهو وجوده واعتبار نفسه وهو ما هيته
خلق الاشياء على ما هي عليه من كونها لا تخلق الا بالاعتبارين المذكورين ولا يكون
مخلوقة على ما هي عليه حتى تخلق على مقتضى ثابتيتها باختيارها ولا يكون ذلك حتى تحيى
عليها الايجاد وبوجه الصنع لسؤالها ذلك منه تم ومع هذا كله لم يجبرها في الصنع
على محض السؤال اذ مقتضى محض السؤال ان يجاوز على مقتضى الفعل سواء كان على نحو الاختيار
ام على نحو الاضطرار الا انه لو خلقها على الاضطرار لم يكن على كما ينبغي واذا لم يكن على
كما ينبغي لم يكن الصنع على كما ينبغي بل يكون مخالفا للكمال والحكمة وذلك صنع
العاجز الجاهل فلما صنع القدير العليم يجب ان يكون على كما ينبغي وذلك مقتضى
الايجاد على جهة الاختيار والايجاد على جهة الاختيار اقتضى ان يتوجه طلب قبول الكون
على جهة السؤال لهذا قال سبحانه في السنة تم استخبارا لهم في الرضى لا يتجاوز ضمايرهم
منهم وتقريرا لهم على ما طلبوا منه بايجابه هم بان خلقهم على ما قبلوا من تكوينه اياهم
فانا هم من امر من الفعل والمفعولية بما ذكرهم به جزى ذكرهم في خلقه وجعلهم على ما ذكرهم
به في صنعه وما انطوا عليه من حقايق ذواتهم وقوابلهم مما رضوا به كما ذكرنا فلما ابتهم
بذكرهم على نحو الاختيار اقترن اختيار وجحد وجحد باكتمان بعد اعترافهم واقترن
ولو فرهم واجبرهم لم يمنع منهم احد ولا انكر منكرهم ولا جحد وهذا البيان الى
كله باللسان الظاهر اعني طريقة المشايخ لانهم انما يعبرون عن المعاني ما دامت على
العيان الظاهرة العامة قلت واما المعنى الباطن فهو ما ذكرنا لك من انه من
ملتكنة وكمال البيان بطوله الكلام فيما في هذا المقام من الدقائق الخفية وانما ذكرهما
للتوضيح وتمثيل واشارة واعلم ان هذا النكرار في العبارات والزيادة انما هو للتفهيم
ولو هذبت العبارة وافتصرت على الاشارة لكانت العبارة واسندت المذاهب الى هذه
المطالب مع هذا فان عرفت فاثبت والله ولي التوفيق اقول هذا آخر ما كتب